الفصل الحادي عشر

المبادلة الكبرى

The Great Trade-Off

إن المفارقة الكبرى في النمو الاقتصادي هي أن الآليات نفسها التي تخلق الثروة الكبيرة تتسبب أيضاً في تفاوت كبير في توزيعها. فالملكية الخاصة توفر حافزاً قوياً لإنتاج الثروة لصالح المرء نفسه، وفي الوقت عينه تنكر تلك الثروة نفسها على الآخرين. والثروة تقطر على بقية السكان، لكن ليس بالسرعة الكافية لتفادي النزاع السياسي، وما هو أسوأ.

ليس ثمة طريق آخر. فإذا عجز الأفراد عن الاحتفاظ بما يكسبونه، فإنهم لن ينتجوا. وفي المقابل إذا سُمِح لمن ينتجون أكثر بأن يحتفظوا بما يكسبونه، فسوف يزداد التفاوت، ومع ارتفاع التفاوت يتدهور الرفاه المجتمعي. ينطبق ذلك بشكل خاص على العالم التقني الذي يمكن لمواهب الفرد المتفردة فيه أن "تُرفَع" إلى درجة غير محدودة تقريباً بفضل القدرة على النقل الفوري لناتجه عبر الكرة الأرضية. والمبادلة بين النمو الاقتصادي القوي والتفاوت في الدخل نتيجة لازمة للتأكيد على حقوق الملكية وحكم القانون.

فحقوق الملكية، حتى دون تفاوت الدخل الذي تُحدِثه، ليست نعمة خالصة من النقم، ذلك لأن الحفاظ عليها كثيراً ما يكون مكلفاً. وهو ما يتم التعبير عنه بلغة الاقتصاد بالقول إن حقوق الملكية تستلزم "تكاليف الفرض"، وهي نظام قضائي وشرطة كبيرين، وكذلك في بعض الأحيان جيش وجهاز أمن قومي. وكثيراً ما تتجاوز هذه التكاليف الفوائد الاقتصادية المتحصلة من ضمان الملكية القابلة للنقل.

يقدم تاريخ هنود مونتاجنيز الذين كانوا يتعيشون على صيد القندس في اللبرادور الاستعمارية[١] مثالاً توضيحياً كاشفاً. على مدى آلاف السنين كانت تكاليف تأسيس حقوق المِلكية الفردية عبر المناطق اللانهائية لموطن القندس تفوق كثيراً الفوائد الاقتصادية المتواضعة التي تحققها هذه الحيوانات. ولذلك اعتبرت القبيلة القنادس ملكية مشاع يحق للجميع صيدها. وحتى منتصف القرن السابع عشر لاحظ الأوروبيون الأوائل الذين زاروا مونتاجنيز غياب حقوق المِلكية الخاصة في مراعي القندس. ثم وصلت شركة خليج هودسون وقدمت أسعاراً فلكية للفراء، بما أدى إلى تغيير جذري. ففجأة أصبح تأسيس حقوق المِلكية على أراضي الصيد أمراً مربحاً[١].

لم يؤسس هنود السهول مطلقاً حقوق المِلكية على أراضي الصيد، لأن الجاموس والطرائد الأخرى كانت عديمة القيمة الاقتصادية. وحتى لو كانت لها هذه القيمة، فقد كانت مراعي الطرائد واسعة جداً لدرجة تجعل تكاليف الفرض عائقاً لا يُرتقَى. وفي المجتمع الحديث أيضاً تكون بعض أشكال حقوق المِلكية مكلفة جداً في الحفاظ عليها، من أقرب أمثلتها إلى الذهن الموسيقى وأفلام سيلفيستر ستالوني القابلة للتحميل عبر الإنترنت.

تتفاوت تكاليف الفرض كثيراً بين المجتمعات. من ذلك مثلاً أن المِلكية يمكن أن تُحمى في الولايات المتحدة بسعر أرخص كثيراً منها في أفغانستان. فكل ما تحتاجه في مدينة كنساس هو الشرطة المحلية، بينما يتطلب الأمر في كابول خدمات القوات الخاصة بالجيش الأمريكي. وفي مدينة كنساس يعتبر معظم الناس أنفسهم أصحاب مصالح، أي مواطنون مطيعون للقانون لهم مصلحة قوية في أمان ممتلكات الجميع، وليس ممتلكاتهم فقط. بينما الناس ليسوا كذلك في كابول. وحيثما يكثر أصحاب المصالح، يقل

(١) شعب مونتاجنيز Montagnais أو إنو Innu أحد شعوب الهنود الأصليين يعيش في شمال شرق كوبك أو اللبرادور في كندا [المترجم].

السارقون، وتنخفض تكاليف الفرض، وتُضمَن المِلكية بسهولة. وحيثما يكون الناس ساخطين على السلطة ومرتابين فيها، تتعاظم تكاليف حماية حقوق المِلكية، ويعاني الاقتصاد بالتبعية.

تقدم هذه الظاهرة، التي أسميها "تأثير أصحاب المصالح"، السبب المحتمل للحفاظ الظاهر للاقتصادات الغربية على سبعة عقود من الإنفاق والتدخل الحكوميين المتصاعدين. نعم اليد الميتة للدولة تتطلب نصيباً أكبر فأكبر من الاقتصاد، لكن أغلب تلك الزيادة تأخذ شكل توسيع حقوق الطبقة الوسطى. على أن الإنفاق من جانب الأفراد – سواء لمالهم الخاص أو مالهم الذي أعيد توزيعه عليهم من خلال نظم الضمان الاجتماعي المختلفة – يشوه الأسواق أقل بكثير من الإنفاق الحكومي المباشر على السلع والخدمات. فحين ينفق الجمهور مالاً أعيد توزيعه عليه عن طريق برامج الضمان الاجتماعي، فإن الإنفاق يعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للسلع والخدمات، بينما لا يفعل الإنفاق الحكومي ذلك. معنى ذلك أن إعادة توزيع ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المواطنين في شكل مدفوعات تحويلية يشوه الأسعار بدرجة أقل بكثير من أن تنفق الحكومة مباشرة المبلغ نفسه على السلع والخدمات[٢]. والناس الذين لم يصلوا درجة الجوع أو الافتقار إلى مأوى لا يسرقون[٣].

(٢) يشبه ذلك ظاهرة "خسارة حمل السكون deadweight في عيد الميلاد". فتكلفة هدية عيد الميلاد، في المتوسط، تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يدفعها متلقوها، أي من تُهدى إليهم الهدية، ذلك لأن المتلقي المتوسط سيكون مستعداً لأن يدفع في كل هدية أقل مما دفعه فيها مقدم الهدية، أي من اشتراها. وقد قدر أحد الباحثين "حمل السكون" الكلي لهدايا عيد الميلاد من ٤ إلى ١٣ مليار دولار في الولايات المتحدة في موسم ١٩٩٢م. والأهم من ذلك بكثير خسائر حمل السكون في برامج الرعاية الطبية والإسكان الشعبي التي تقدر بين ٩٪ و٣٩٪ من الإنفاق (التي وصلت هي نفسها إلى ٢٣٪ من الموازنة الفيدرالية للسنة المالية ٢٠٠٣م). انظر Joel Waldfogel, "The Deadweight Loss of Christmas," American Economic Review 83 (Dec. 1993): 1328-36.

عصر البارونات اللصوص[٣] الجدد

إن تأثير أصحاب المصالح أضعف كثيراً مما نتخيل. يشير الأستاذ مارك رو Mark Roe من كلية الحقوق بهارفارد إلى أن الأرجنتين كانت تمتلك أعلى ثامن ناتج محلي إجمالي لكل فرد في العالم مع مطلع القرن الأخير. وكانت التزامات الديون لديها من أكثرها أمنا في العالم، وذكر المعلقون أن استقرارها السياسي لا يقل عن نظيره في بريطانيا. وأخذت قوارب المهاجرين الأوروبيين تتقاطر عليها.

لم تكن كل الأمور تسير جيداً في الأرجنتين، لكن ذلك لم يكن واضحاً حينذاك. فكانت ملكية أراضيها، مثلها مثل بقية دول أمريكا اللاتينية وأسبانيا، مركزة بدرجة كبيرة في أيدي بضعة ملاك أراضي أثرياء، وعندما حل الكساد الكبير تدفق ملايين الفلاحين المستأجرين غير الحائزين على المدن بحثاً عن عمل. وأصبحت الملايين المعدمة أهدافا سهلة لدهماوية جوان بيرون الذين تقوّد عليهم بلا حياء وحرَف اقتصاداً كان مزدهراً عن مساره.

إذا ازدادت تفاوتات الثروة والدخل كثيراً، تضرر رفاه المواطن المتوسط لدرجة تشعره بأنه لم يعد صاحب مصلحة، كما حدث في الأرجنتين. وساعتها سترتفع سريعاً تكلفة فرض حقوق المِلكية، وسيبدأ النمو الاقتصادي عند نقطة ما في التضرر.

كم قطعت الولايات المتحدة على هذا الطريق؟ مؤخراً فحص عالما الاقتصاد توماس بيكتي Thomas Piketty وإمانويل سايز Emmanuel Saez الاكتساح الواسع لتفاوت الدخل في الولايات المتحدة على مدار أغلب القرن العشرين. يوضح الشكل رقم (١١,١) الجزء من الدخل الوطني الذي كان يكسبه أعلى ١٪ من دافعي عوائد ضريبة الدخل قبل وبعد تضمين العوائد الرأسمالية على الأسهم والملكية. تتفق الصورة

---

(٣) يشير مصطلح البارونات اللصوص أو الفرسان اللصوص إلى النبلاء عديمي الضمير والمستبدين في العصور الوسطى، خاصة الذين كانوا يفرضون مكوساً وضرائب على العبور في أراضيهم. ويستخدم المصطلح حالياً للرأسماليين عديمي الضمير [المترجم].

التي رسمها بيكتي وسايز مع الصورة الشعبية لتوزيع الثروة الأمريكية في القرن العشرين، حيث التفاوت المتطرف في نهاية عصر البارونات اللصوص في أوائل القرن العشرين الذي أبطلته السياسات الضريبية التي تستهدف إعادة التوزيع من جانب الإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة. ثم عاد التفاوت في الثمانينيات.

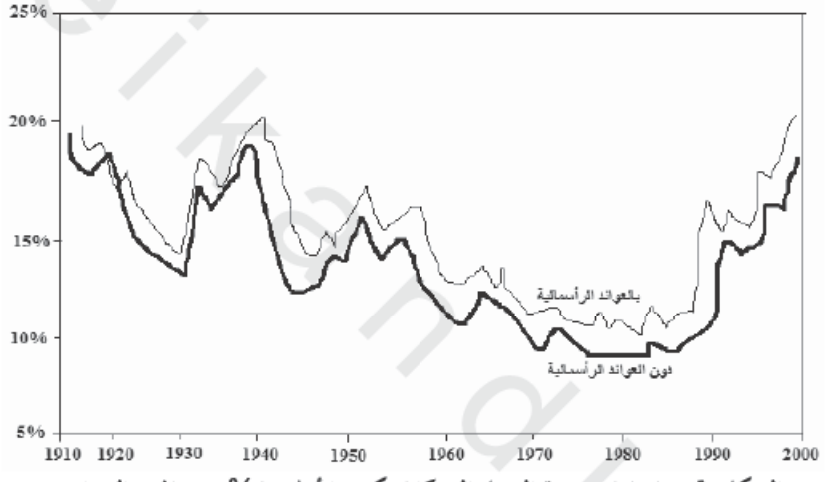

الشكل رقم (١١,١). نسبة الدخل التي كان يكسبها أعلى ١% من دافعي الضرائب.

المصدر: "Income Inequality in the United States, 1913-98," Thomas Piketty and Emmanuel Saez, NBER Working Paper 8467 Adapted with permission of the authors from

يتوقف مدى استشراء التفاوت على البعد الذي نُخضِعه للفحص. يقترح الرسم البياني للمئيني الأعلى في الشكل رقم (١١,١) أن الأمة الأمريكية لم تتخط إلى الآن تفاوت أوائل القرن العشرين. لكن المنظور يتغير عندما نستبعد مداخيل الاستثمار وننظر فقط إلى المرتبات، وهنا يصير التفاوت أسوأ مما كان عليه في عصر البارونات اللصوص، خاصة داخل مجموعة المديرين التنفيذيين للشركات. ففي عام ١٩٧٠م كان دخل المدير التنفيذي المتوسط لشركة كبيرة يبلغ حوالي أربعين ضعف أجر العامل المتوسط، وهو تقريباً نفس فارق الدخل بين من كانوا على قمة السلم الاجتماعي وفي أسفله في إنجلترا أواخر

القرن السابع عشر الذي وصفه عالم السكان البريطاني المبكر جريجوري كنج Gregory King. وبحلول عام ١٩٩٨م كان المدير التنفيذي المتوسط يتقاضى أكثر من ألف ضعف راتب العامل المتوسط. ولذلك جاءت خاتمة بيكتي وسايز الملطّفة تقول:

> يستطيع من يحصلون على أعلى الأجور في الوقت الراهن أن يجمعوا كميات من الثروة أكبر بكثير من نظرائهم في العقود السابقة. وإذا لم تستخدم الضرائب التصاعدية على الدخل والعقارات لموازنة هذه الظاهرة الجديدة، سيبدأ التفاوت في الثروة والدخل المالي في التزايد بحدة في العقود القليلة القادمة[٣].

يضفي اليمين السياسي مسحة رومانسية على أمريكا القرن التاسع عشر بسياساتها القائمة على عدم التدخل في الاقتصاد باعتباره العصر الذهبي للمشروع الرأسمالي الخالي من النظام الضريبي الذي يشبه المصادرة والتدخل الحكومي في العمل الحر. لكن الحقائق البسيطة تكذّب هذه الفكرة. ففي الغرب الحديث ازدهرت الاقتصادات حتى مع ارتفاع المعدلات الضريبية وازدياد التنظيم الحكومي للصناعة. ولم يبطئ سرعة النمو الاقتصادي مؤقتاً إلا الخراب الناتج عن الحروب. والديمقراطيات الليبرالية تستطيع أن تكبح الرخاء، وذلك فقط عن طريق إعادة توزيع الدخل والإنفاق الحكومي على نطاق قريب من الشيوعية، كما حدث في إنجلترا في الستينيات والسبعينيات.

يعلمنا التاريخ أن التفاوت الكبير في الثروة أكثر وبالاً من الأعباء الضريبية المعتدلة. فالتفاوت الكبير في الثروة والدخل يمكن أن يحرف الاقتصادات المزدهرة عن مسارها، كما حدث في أرجنتين بيرون.

دماء على ساحة القديس بيتر

إن دول السوق الحرة الليبرالية الأكثر استقراراً نفسها ليست بمنأى عن هذه الكوارث. وقد اقتربت بريطانيا ما بعد النابليونية من الثورة القاضية على الرخاء أكثر مما يدرك الجميع. ففي المراحل المبكرة للثورة الصناعية تكدس العمال الإنجليز الذين

جذبتهم أجور المصانع العالية في أحياء فقيرة نتنة في وسط البلاد. وفي أثناء الحروب النابليونية وصل الأجر الأسبوعي لمشغّل الماكينة شبه الماهر إلى ستين شلناً، وهو أجر كان يدفع العمال إلى تحمل شروط العمل السيئة في المصانع. وقد صاحب تناقص الأسعار في الفترة ما بعد النابليونية انهيار في الأجور إلى متوسط أربعة وعشرين شلنا في الأسبوع، وتقوية قوانين الحبوب الإنجليزية التي حظرت استيراد الحبوب وأبقت على أسعار الحبوب المحلية عالية بطريقة مصطنعة. دفع هذا الاجتماع للأجور المتدنية وأسعار المواد الغذائية المنتفخة عشرات الآلاف إلى الفقر المدقع، بل دفع الكثيرين إلى حافة المجاعة، وزعزع استقرار المشهد السياسي[٤].

يعتبر مجلس العموم البريطاني أصل كل البرلمانات، لكنه مع ذلك لم يكن مجلسا تمثيلياً حتى وقت متأخر، تحديداً أوائل القرن التاسع عشر. كان حق التصويت الضيق جداً يحرف التمثيل البرلماني لمصلحة جنوب وغرب بريطانيا. والانتخابات كان يمكن أن تشترى أو تباع أو حتى تلغى وفقاً لهوى حزب التوري[٤]. وقد أنتجت الحالة البائسة للطبقة العاملة الحضرية الجديدة مطالب بالإصلاح البرلماني، وحشدت مجموعة متنامية من السياسيين الراديكاليين.

استحوذ شبح الثورة الفرنسية على كاسلري والحكومة الرجعية في ليفربول[٥]، وأفزعها احتمال قيام انتفاضة يعقوبية[٦] على التراب الإنجليزي، لكنها أساءت فهم

---

(٤) حزب التوري Tory حزب سياسي بريطاني محافظ، نشَط من القرن السابع عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر، كان يؤيد الحفاظ على سلطات الكنيسة والملك، حُلّ في عام ١٨٣٢م، وانبثق عنه حزب المحافظين. كان منافسه الأساسي هو حزب الويغ Whig، الذي كان يؤيد توسيع سلطات الشعب في مجلس العموم، وذاب أخيراً في حزب الأحرار الليبرالي الجديد [المترجم].

(٥) لورد كاسلري Castlereagh (١٨ يونيو ١٧٦٩م إلى ١٢ أغسطس ١٨٢٢م) سياسي أيرلندي وبريطاني، عمل وزيراً للخارجية وزعيماً لمجلس العموم البريطاني في ليفربول بداية من عام ١٩١٢م حتى وفاته [المترجم].

(٦) اليعقوبي Jacobin واحد اليعاقبة، وهم جماعة سياسية متطرفة عرفت بنشاطها الإرهابي خلال الثورة الفرنسية [المترجم].

حركة الإصلاح وتصورت التمرد في كل مكان. وفي مارس ١٨١٧م علقت الحكومة التحقيق القضائي في أوامر السجن لمدة سنة تقريباً. قلل هذا التعليق الهياج الراديكالي مؤقتاً، لكن مع عودة القضاء هزت لانكشاير سلسلة من الإضرابات. وفي يوم ١٦ أغسطس ١٨١٩م الدافئ الصافي زحف المصلحون خلال ضواحي مانشستر وعقدوا اجتماعاً في ساحة قريبة من كنيسة القديس بيتر لاختيار عضو برلماني جديد. كان "انتخاب" العضو الجديد غير قانوني، وقد أبرز هذا الاجتماع الخطيب الراديكالي الشهير هنري هنت Henry Hunt. كان الحضور في الاجتماع مهولاً، بالنسبة لذلك العصر، حيث تقول التقديرات إنهم كانوا حوالي ٩٠٠٠٠ في المشهد، كان ثلثاهم تقريباً في ساحة القديس بيتر نفسها.

قامت السلطات الخائفة من مخابئ أسلحة غير موجودة بفرض حصار على الساحة بألف وخمسمائة جندي. أربك النظام الواضح للموكب والاجتماع القوات التي دُعِرت وقررت اعتقال هنت. وفي دور آخر للمنطق الملتوي قررت السلطات أن تستخدم القوة لتنفيذ الاعتقال بسبب العدد الكبير المحتشد في الاجتماع. أفسحت السيوف الملوحة طريقاً نحو هنت خلال الحشد المتلاحم، وسرعان ما خرجت الأمور عن السيطرة. فجُرِح عدة مئات من المتفرجين، لكن غياب الأسلحة النارية — كانت السيوف والعصي هي الأسلحة المختارة - أدى إلى خفض الخسائر في الأرواح إلى أحد عشر فقط.

لاحظ أحد الضحايا، وهو أحد محاربي وترلو، يدعى ريتشارد ليز Richard Lees، أن ما حدث على ساحة المعركة البلجيكية كان على الأقل معركة رجل لرجل، بينما ما شهده ذلك اليوم على ساحة القديس بيتر كان مذبحة حقيقية[٥]. مات ليز بعد فترة قصيرة متأثراً بجراحه بعد أن قال هذه المقولة. وسرعان ما أطلق على هذه المذبحة

اسم "بيترلو"[٧]، وأصبحت صرخة من أجل الإصلاح السياسي. كتب الشاعر شيلي Shelly في "مسرحية الفوضى" يقول:

قابلت القتل في الطريق
كان يضع قناعاً مثل كاسلري

لقد صدم العنف إنجلترا ونشّط الهويغيين[٨]: حزب الإصلاح. وفي عام ١٨٣٣م ألزم قانون المصانع الحكومة بالإشراف على الأمن الصناعي. وفي تلك السنة نفسها أصبح ضباط الهجرة الأوائل يتأكدون من توفر المؤن اللازمة لمن يسافرون عبر الأطلسي إلى أمريكا. وفي عام ١٨٤٦م، وبعد عقود من المناوشات السياسية، أبطل البرلمان أخيراً قوانين الحبوب، وقد كان ذلك فاتحة لعصر تجارة دولية أكثر حرية، بما أسهم في خفض أسعار السلع الاستهلاكية، خاصة الحبوب.

وبعد ثلاث سنوات أسقط البرلمان قانون الملاحة من سجلات القوانين، وهو ما خفف من أعباء معظم العمال بخفض أسعار الحبوب مرة ثانية. ثم جاءت قوانين السكك الحديدية لتحسين أمان النقل، رغم النداءات من شركات السكك الحديدية بأنها "تتداخل مع المِلكية". وبدأ الموظفون الصحيون يشرفون على النظافة في الأحياء الصناعية الفقيرة، وزاد البرلمان كثيراً درجة تنظيم البنوك. وفي تجسيد رائع للهندسة الاجتماعية نظم عمدة مدينة لندن (ورئيس الوزراء اللاحق) روبرت بيل Robert Peel أول قوة شرطة بلدية. وفي منتصف القرن التاسع عشر شهدت إنجلترا أحد أكثر التوسعات عدوانية في السلطة الحكومية على التجارة والحياة الخاصة في كل العالم الغربي. خلاصة القول إن بريطانيا القرن التاسع عشر لم تكن أبداً المثوى الشفاف للحرية الاقتصادية المطلقة الذي يشتاق إليه الليبراليون الحديثون[٦].

---

(٧) على وزن وترلو Waterloo، تلك المعركة التي هزم فيها الإنجليز والبروسيون جيش فرنسا بقيادة نابليون بونابرت بالقرب من بروكسل البلجيكية في ١٨ يونيو ١٨١٥م [المترجم].

(٨) الويغيون هم أنصار حزب الويغ Whig. حول حزب الويغ، راجع حاشية سابقة للمترجم [المترجم].

هوفر وماكارثر وروزفيلت ومتظاهرو الإعانة

وقعت سلسلة مماثلة من الأحداث في الولايات المتحدة بعد قرن، في أثناء هاوية الكساد الكبير، حين شملت البطالة ربع السكان المدنيين. في يوليو ١٩٣٢م لاحظ ريكسفورد تاجويل Rexford Tugwell أحد مساعدي المرشح الرئاسي فرانكلين ديلانو روزفيلت أن:

> الملايين التي لا تجد أية وظائف مطلقاً وصلت إلى مرحلة متقدمة من اليأس. واستنفدت المنظمات الخيرية الخاصة كل مواردها، وكانت الهيئات العامة تقتصد في مخصصاتها الضئيلة. وأخذت الأجور والمرتبات تتراجع أيضاً، في وقت شحت فيه الوظائف تماماً. ولم يكن لدى الأشخاص المدينين ما يسددون به ديونهم. ولم يكن أمامهم إلا أن يستسلموا لحبس الضمانات المرتهنة، التي كانت تمثل في أحيان كثيرة مدخرات العمر، أو ربما ممتلكات أعمالهم أو بيوتهم[٧].

لم يغفل تاجويل تشابه المشهد الأمريكي مع مشهد ألمانيا، التي كانت البطالة فيها أسوأ بكثير وكانت الشوارع فيها تغص بذوي القمصان السمراء القتلة:

> لم يتح لنا الوقت لدراسة هذه الأحداث بتأن، لكن كان واضحاً أنها تنبئ بشيء مشؤوم. فضلاً عن أنها كانت تحمل تشابهاً مخيفاً مع الحوادث في الوطن، التي بدأت تنحو المنحى نفسه[٨].

تركت الملايين العاطلة عن العمل ومنعدمة الفرص بيوتها "لتركب القضبان" في قطارات البضائع وتعسكر في مجموعات صغيرة أو في مدن الأكواخ الضخمة غير الصحية التي تكاثرت في كافة أنحاء البلاد. وصلت الأحداث ذروتها في أواخر يوليو عندما تجمع محاربو الحرب العالمية الأولى العاطلون في مقاطعة واشنطن ليطلبوا بأن تصرف لهم مبكراً الإعانة التي كان مقرراً لها أن تصرف في عام ١٩٤٥م. خاف الرئيس هوفر من أن يكون ذلك بداية ثورة، فأمر رئيس هيئة أركان الجيش دوغلاس ماكارثر Douglas MacArthur، بمساعدة ضابطين شابين، يدعيان آيزنهاور Eisenhower وباتون

Patton، بإخلاء المحتجين من شارع بنسلفانيا ومن معسكرهم المجاور في أناكوستيا فلاتس Anacostia Flats. كانت أوامر هوفر إلى ماكارثر، التي نقلت من خلال وزير الدفاع باتريك هورلي، واضحة:

> أخبرنا الرئيس توا أن الحكومة المدنية لمقاطعة كولومبيا نقلت إليه أنها عجزت عن فرض القانون والنظام في المقاطعة. ستتقدم القوات الأمريكية فوراً إلى مشهد الاضطراب، وتحاصر المنطقة المتأثرة وتخليها دون إبطاء[٩].

هنا أيضاً تقدمت قوات دولة ديمقراطية ليبرالية على حشد سلمي بسيوف مشهرة. لكن هذه المرة كاد الفتيل أن يشتعل بعمل عسكري، حيث قامت القوات الراكبة بتخويف المعارضين غير المسلحين بخيولها وباستخدام حافات سيوفهم غير القاتلة، دون إحداث إصابات جدية. لكن منظر جنود الجيش النظامي وهم يهاجمون محاربين غير مسلحين أصاب الأمة بالاشمئزاز، وفي هذه الظهيرة تبددت كل فرص هيربيرت هوفر لإعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية. واستنتج روزفيلت، الذي كان قد رشح قبل أربعة أسابيع في إستاد شيكاغو، أن هوفر انتهى، واستغل وقت حملته ليبدأ في تخطيط البرنامج الجديد[٩][١٠].

كانت بريطانيا والولايات المتحدة على حافة الثورة في تلك الأوقات، وهو أمر لا يجرؤ الكثيرون على الاعتراف به[١٠]. وعلى مدى العقدين التاليين لمعركة أناكوستيا فلاتس، أسهم نظام الضرائب التصاعدية وبرامج الضمان الاجتماعي في تقليل التفاوت الاقتصادي في الولايات المتحدة. ومع أن بيانات بيكتي وسايز توضح أن التفاوت الاقتصادي بدأ في الاتساع في العقود الأخيرة، فمن الواضح أن السخط الناتج لم يبلغ بعد أبعاد أزمة حقبتي ما بعد وترلو والكساد الكبير. لكن من يدري!

---

(٩) البرنامج الجديد New Deal برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت ابتغاء الإنعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي خلال العقد الرابع من القرن العشرين [المترجم].

(١٠) يوجد مسح ممتاز للظروف المنذِرة بالثورة في إنجلترا في أوائل القرن التاسع عشر في R. J. White, Waterloo to Peterloo (London: Heinemann, 1957).

دفع الغشاء

ثمة مبادلة، إذن، بين النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. وبإمكاننا أن نتصور "غشاءً للاستقرار"، يوفر المجتمع في حدوده حقوق المِلكية ويكبح النظام الضريبي إلى الحد الضروري لضمان نمو اقتصاده، لكن ليس إلى الحد الذي يصير تفاوت الثروة عنده متطرفا بما يكفي لإثارة الاضطراب الاجتماعي والسياسي. ومن الواضح أن الولايات المتحدة تتحرى بحذر "الحافة الصحيحة" لذلك الغشاء، حيث تستكشف مدى تفاوت الدخل والثروة الذي يمكن تحمله لمصلحة تشجيع أقصى نمو.

من الواضح أن بقية العالم المتقدم يقع على "الحافة اليسرى" للغشاء، حيث يحددون مدى النمو الاقتصادي الذي يمكن التضحية به باسم تشجيع أقصى مستوى ممكن للمساواة والسعادة. تقدم الدول الأسكندنافية والولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة لطرفي الإنفاق الحكومي. بين عامي ١٩٢٤م و١٩٩٥م ارتفع الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الدنماركي الذي يمر عبر الدولة من ١١٪ إلى ٥١٪. وفي الولايات المتحدة يبلغ هذا الرقم حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو إجمالي ما تنفقه الموازنات الفيدرالية والولايات والمحليات[١١]، [١٢]. وفي ضوء التخفيضات المؤلمة الأخيرة في مستوى الخدمات العامة في شمال أوروبا في العقود القليلة الماضية، يبدو أن الأوروبيين اقتربوا من الحدود العليا للنظام الضريبي.

كيف تستطيع اقتصادات شمال أوروبا التي تأخذ الضرائب ٥٠٪ كاملة من ناتجها أن تحافظ على نفس درجة الرخاء تقريباً التي يحققها الاقتصاد الأمريكي الذي يدفع ٣٠٪ فقط؟ ثمة ثلاثة أسباب لذلك:

- خلق نظام الضمان الاجتماعي الأوروبي احتياطياً صلباً من المواطنين أصحاب المصالح الذين يلتزمون طائعين بمعايير مجتمعهم ويحترمون حكم القانون ويدفعون

ضرائبهم. والآليات الكامنة وراء ذلك متنوعة، بدءاً من الحقيقة الواضحة التي مؤداها أن العامل العاطل الذي يتلقى إعانة بطالة من غير الوارد أن يسرق، إلى الفوائد غير الملحوظة التي يحدثها تأثير أصحاب المصالح على جمع الضرائب وإنجاز العقود التجارية. وكل هذه التأثيرات المفيدة لإنفاق الرفاهية الاجتماعية العالي تؤدي إلى خفض تكلفة فرض حقوق المِلكية، الذي يخفف الضرر الناتج من الضرائب العالية على الحافز الاقتصادي.

- رغم أن الإنفاق الحكومي الأمريكي والأوروبي عال جداً بالمعايير التاريخية، فإنه يتكون أساساً من مدفوعات تحويلية، ومن ثم تنخفض فيه جداً "خسارة حمل السكون"، أي الخسارة التي تحدث عندما يكون المشتري ليس هو المستهلك. بينما تنطوي النفقات العسكرية على خسارة حمل سكون عالية جداً. ولذلك فإن استهلاك الجيوش لـ١٥٪ إلى ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإمبراطورية هابسبورغ والاتحاد السوفيتي أثبت أنه أكثر ضرراً بكثير من الإنفاق الحكومي البالغ ٥٠٪ من جانب دولة الرفاه بشمال أوروبا، التي يشكل إنفاقها العسكري جزءا تافها من الناتج المحلي الإجمالي.
- وأخيراً فإن الأوروبيين "يفرضون الضرائب بطريقة أذكى" من الولايات المتحدة. فالنظام الضريبي الأوروبي تنازلي[١١] لكنه أكفأ اقتصادياً من النظام الأمريكي. وهو يعتمد بدرجة أكبر من الولايات المتحدة على الضرائب القائمة على الاستهلاك، مثل ضريبة القيمة المضافة، ويعتمد بدرجة أقل من الولايات المتحدة على الضرائب الأقل كفاءة اقتصادياً على الدخل وإيرادات الأسهم وعوائد رأس المال[١٣].

(١١) النظام الضريبي التنازلي تتناقص فيه الضريبة على الدخل كلما تعاظم الدخل [المترجم].

كيف أصبح الأمريكيون أكثر تسامحاً مع التفاوت في الدخل في القرن الماضي؟ ربما حدث ذلك، إن كان قد حدث أصلاً، بفضل وجود شبكات الأمان الاجتماعي التي بدأت بالظهور مع البرنامج الجديد ـ والتي لولاها لشهدت الولايات المتحدة منذ زمن اضطراباً اجتماعياً وسياسياً حاداً. لكننا لا يجب أن نتفاءل أكثر من اللازم. فتحمل التفاوت يتقوض سريعاً في الأوقات الصعبة، كما حدث في أثناء الكساد الكبير. لعل ذلك ليس أكثر من دور آخر في الدورة الاقتصادية والسياسية الطويلة المتواصلة من النوع الذي قال به كوندراتيف Kondratieff، التي تتناوب فيها فترات إطلاق الحرية الاقتصادية مع فترات الضمان الاجتماعي القوي، حيث يقود الإفراط في أحد النظامين إلى إصلاحات تتضمن النظام التالي[١٢]. وأقصى ما يمكن أن نطمح إليه هو أن تنجح الدول الديمقراطية الليبرالية الكبرى بالعالم، الجديدة والقديمة، في التعامل مع هذه الدورة الأبدية بطريقة منظمة ومعقولة.

التضخم في مقابل الوظائف

تكشف مقاربة "البيانات الصلبة" للسعادة أيضاً عن مبادلة بين التضخم والبطالة. فالمال السهل يؤدي إلى زيادة التضخم وخفض البطالة، بينما يؤدي المال الشحيح إلى العكس. سيتذكر القراء كبار السن "مؤشر البؤس" في عهد جيمي كارتر، الذي يعني مجموع البطالة والتضخم. تعتبر البطالة، كما رأينا في الفصل السابق، محركاً قوياً للبؤس. لكن هل يتسبب التضخم في نفس القدر من الألم؟ لا. وجدت دراسة حول

(١٢) نيقولاي كوندراتيف عالم اقتصاد روسي كتب في عشرينيات القرن العشرين عن الدورات أو "الموجات" الاقتصادية التي تتكرر كل ستين عاماً التي تتضمن الناتج والاستثمار. وخلص كوندراتيف إلى أن هذه الموجات تعني أن أمراض الرأسمالية في الثلاثينيات كانت مؤقتة ومن النوع الذي يصحح ذاته، ولم يعجب ذلك ستالين، فأرسله إلى جولاج، حيث مات في عام ١٩٣٨. انظر Nikolai Kondratieff, The Long Wave Cycle (New York: Richardson and Snyder, 1984).

تأثيرات البطالة والتضخم على السعادة في اثنتي عشرة دولة أوروبية والولايات المتحدة أن كل نقطة مئوية من البطالة كانت تزيد البؤس بأكثر من ضعف ما يسببه ارتفاع مماثل في التضخم[١٤]. إن المناقشة المفصلة للعلاقة بين السياسة النقدية والتضخم والبطالة أبعد بكثير من مجال هذا الكتاب، لكن صناع السياسة في العالم المتقدم والعالم النامي قد يحسنون صنعاً إن وضعوا في حسبانهم أن التضخم يسبب معاناة انفعالية أقل بكثير من البطالة. وفي المقابل يجب على من يفضلون دولة الرفاهية الاجتماعية على الطراز الأوروبي أن يضعوا في اعتبارهم التأثير المزعج لمستويات البطالة العالية المتأصل في مثل هذه النظم على الروح المعنوية العامة.

الدول الغنية والدول الفقيرة

تتعلق آخر مبادلة سنبحثها بمدى قدرة الدول المتقدمة على مساعدة الدول النامية في النمو. ثمة محدودية في المال والجهد والأشخاص الذين يمكن توفيرهم لهذه الأعمال. وعلى مدار نصف القرن المنصرم تعاملت الدول الأكثر تقدماً بطريقين مع الدول الأقل غنى. قدمت لها الهيئات الخاصة وغير الحكومية، بطريقة متقطعة وعشوائية، مساعدات "إنسانية"، عادة طبية أو زراعية. وعلى المستوى الحكومي والدولي مُنِحت قروض كبيرة لمشروعات البنية التحتية. وثمة طريق آخر للمساعدة هو المساعدة السياسية. فمن وقت لآخر تشجع الدول الغنية، خاصة الولايات المتحدة، الانتخابات الحرة وتراقبها (طبعاً باستثناء الدول التي يحكمها طغاة موالون للغرب).

كيف يمكن للدول المتقدمة أن توظف هذه الموارد المحدودة بأقصى كفاءة ممكنة؟ يقدم بادي آشدون Paddy Asdown الممثل الأعلى للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إجابة محكمة: "عندما ننظر للأمور من بعيد نجد أننا كان يجب أن نضع ترسيخ حكم

القانون في المقام الأول، لأن كل شيء آخر يعتمد عليه: الاقتصاد الفعال والنظام السياسي الحر والنزيه وتطور المجتمع المدني والثقة العامة في الشرطة والمحاكم"[١٥].

معنى ذلك أن الدولة قبل أن تشيد الطرق وتؤسس العيادات وتبني السدود، يجب أولاً أن تدرب المحامين والقضاة. وبعد ذلك لا غنى عن الصبر الذي قد يطول. فقبل أن تزدهر الديمقراطية في تلك الدولة لا بد من أن ينمو اقتصادها لعقود. ومحاولات زرع بذور الديمقراطية في تربة ثقافة زراعية أو بدوية تقليدية فقيرة محكوم عليها بالفشل. يمكن لبرامج المساعدة أن تبني المدارس والمصانع، لكن إذا أهملت حقوق المِلكية وحكم القانون، ستؤول هذه المنشآت إلى الإهمال والهجر، تماماً كما حدث في تركيا العثمانية قبل قرنين وفي أفريقيا قبل ثلاثين سنة.

هل يجب أن نقلق من أن التأكيد على إصلاحات السوق الحرة سيزيد تفاوت الدخل في الدول النامية؟ لا، فحكم القانون غير الوافي يسمح للنخب الحاكمة وأتباعها بالدخول في سلوك ريعي مربح جداً، وأحياناً السرقة الصريحة. وحتى في المكسيك التي تمتلك نظام ضرائب قائم على إعادة التوزيع، يكسب الذين يقعون عند المئيني التسعيني للدخل ١١,٦ ضعف من يقعون عند المئيني العشري، في مقابل خمسة أضعاف ونصف في الولايات المتحدة وثلاثة أضعاف في السويد[١٦].

كثيراً ما يقال إن الدول النامية لا تستطيع "تحمل" إصلاحات السوق الحرة بسبب تأثيراتها الضارة على من يقعون في أسفل السلم الاجتماعي. لكن تحسين المؤسسات الاقتصادية يساعد، على الأقل في مراحله المبكرة، في تقليل تفاوت الدخل، ولو فقط بجعل السرقة أصعب. وعلى ذلك فلا مجال للمبادلة في الدول الفقيرة.

لا جدوى من تقديم المساعدات الاقتصادية، أياً كان نوعها، للدول دون توفر حكم القانون. وأفضل مثال لذلك هو نيجيريا التي صدّرت منذ عام ١٩٨٠م أكثر من

١٥ مليار برميل من النفط، أعطتها أكثر بكثير مما كان يمكن أن يتبرع به الغرب، ومع ذلك انخفض ناتجها المحلي الإجمالي بمقدار الخُمس في السنوات الثلاث والعشرين التالية. إن الشيء المفيد الوحيد الذي يمكن أن يمنحه الغرب لدول العالم النامية هو ميراثه المؤسسي، الذي بدونه تُهدَر كل أشكال المساعدات الأخرى.

obeikandl.com